زيادة جديدة تضرب الحليب المعبأ في مصر وكرتونة المراعي تتجاوز 600 جنيه رغم تراجع أسعار الألبان المحلية والدولار

الأحد 27 سبتمبر 2026 05:00 م

بدأت الأسواق المصرية التعامل بقوائم سعرية جديدة لعدد من منتجات الحليب المعبأ، بعد زيادة تراوحت بين 10 و20 جنيهًا للكرتونة، لتظهر الأسعار الجديدة لدى الموزعين ومنافذ التجزئة منذ بدء التعاملات اليوم.

وتدفع الزيادة الجديدة أسعار بعض العبوات إلى مستويات أعلى، في وقت تتحدث فيه البيانات المتاحة عن تراجع أسعار الألبان المحلية وهبوط الدولار دون 52 جنيهًا، ما يفتح الباب أمام تساؤلات حول أسباب الزيادة.

كرتونة المراعي تتجاوز 600 جنيه

وفي مقدمة الأصناف التي تحركت أسعارها، جاءت كرتونة حليب المراعي سعة لتر واحد، حيث تراوحت قيمتها في القائمة الجديدة بين 590.73 جنيه و600.16 جنيه، وفق اختلاف نوع العبوة.

كما سجلت كرتونة حليب المراعي سعة لتر ونصف، والتي تضم ثماني عبوات، نطاقًا سعريًا بين 538.51 جنيه و547.44 جنيه، لتلحق هي الأخرى بموجة الزيادة الأخيرة.

وبالتالي، تعكس هذه المستويات انتقال الزيادة مباشرة إلى أسعار الجملة والتوزيع، بعدما قدرت الزيادة الجديدة بنحو 10 إلى 20 جنيهًا في الكرتونة الواحدة وفق الصنف والحجم.

وفي الوقت نفسه، وصل سعر الحليب المحلي العادي من المراعي إلى نطاق بين 312.56 جنيه و317.52 جنيه للكرتونة، وهو ما يضع فارقًا ملحوظًا بين الأحجام والأنواع.

كذلك سجل صنف "محلي وفر 1 جنيه" أسعارًا تراوحت بين 288.32 جنيه و292.90 جنيه للكرتونة، ليبقى من أقل الأصناف سعرًا داخل القائمة الجديدة رغم التحرك العام.

أما عبوة الحليب سعة 200 مل، فقد تحركت كرتونتها بدورها إلى مستويات تتراوح بين 312.56 جنيه و317.52 جنيه، وهي المستويات نفسها المسجلة للحليب المحلي العادي.

ومن جهة أخرى، توضح فروق الأسعار داخل القائمة أن الزيادة لم تُطبق بصورة موحدة على جميع المنتجات، وإنما اختلفت وفق الحجم ونوع العبوة والصنف المطروح لدى الموزعين.

ورغم ذلك، فإن تجاوز بعض كراتين الحليب حاجز 600 جنيه يمنح الزيادة دلالة أوسع، لأنها تنتقل سريعًا من قوائم الشركات إلى حسابات التجار ثم أسعار البيع للمستهلك.

تراجع الألبان لا يمنع الزيادة

وفي المقابل، جاءت الزيادة في توقيت أشارت فيه البيانات الواردة إلى تراجع أسعار الألبان المحلية، وهو عامل كان من المفترض نظريًا أن يخفف جزءًا من ضغوط التكلفة.

كما تزامنت القوائم الجديدة مع عودة الدولار إلى التداول دون مستوى 52 جنيهًا، وهو ما يقلل نسبيًا من الضغوط المرتبطة بتكلفة بعض المكونات أو مستلزمات الإنتاج المستوردة.

ومع ذلك، لم ينعكس تراجع هذين العاملين على الأسعار النهائية للحليب المعبأ، بل ظهرت زيادات جديدة لدى الموزعين، لتتسع الفجوة بين حركة المدخلات وسعر المنتج النهائي.

وبالتالي، تترك هذه المفارقة مساحة لتساؤلات التجار والمستهلكين حول وزن تكاليف التشغيل والتعبئة والنقل والتوزيع في التسعير، ومدى سرعة انتقال أي تراجع في المدخلات إلى السوق.

ومن ناحية أخرى، ترتبط صناعة الحليب المعبأ بسلسلة تكلفة لا تتوقف عند سعر اللبن الخام، إذ تدخل فيها العبوات والطاقة والنقل والتخزين والتبريد وهوامش التوزيع والبيع.

لكن استمرار الزيادة مع تراجع بعض العناصر المؤثرة يجعل السوق أمام اختبار واضح، خاصة أن المستهلك لا يتعامل مع بنود التكلفة منفصلة، بل يواجه السعر النهائي كاملًا.

وفي السياق نفسه، تتحول الزيادات المحدودة على مستوى الكرتونة إلى أعباء أكبر عند انتقالها إلى سعر العبوة الواحدة، خصوصًا مع اعتماد أسر كثيرة على الحليب بصورة يومية.

لذلك تكتسب أي زيادة جديدة حساسية إضافية، لأن الحليب ليس سلعة موسمية أو ترفيهية، بل يدخل في الاستهلاك اليومي للأسر ويحتل موقعًا ثابتًا ضمن الإنفاق الغذائي.

وبالتوازي، يضع هذا التحرك الأسر أمام اختيارات أكثر صعوبة بين الحفاظ على الكميات المعتادة أو تقليص الاستهلاك أو التحول إلى بدائل أقل سعرًا داخل السوق.

بيتي تلحق بموجة الأسعار

وفي موازاة تحركات المراعي، سجلت كرتونة حليب بيتي سعة لتر واحد أسعارًا تراوحت بين 489.56 جنيه و497.52 جنيه، لتؤكد أن التحركات لم تقتصر على شركة واحدة.

كما ترتبط المستويات الجديدة، وفق البيانات الواردة، بزيادة تكاليف التشغيل والتعبئة الأخيرة، وهي عناصر انعكست على أسعار الجملة قبل انتقال المنتجات إلى منافذ البيع المختلفة.

وبدورها، بدأت منافذ التجزئة والموزعون التعامل بالقوائم المحدثة، ما يعني أن أثر الزيادة أصبح فعليًا داخل السوق ولم يعد مجرد تعديل معلن ينتظر بدء التطبيق.

وفي الأثناء، تختلف الأسعار داخل الصنف نفسه بين حد أدنى وآخر أعلى، وهو ما يرتبط بنوع العبوة والحجم وشروط التوريد وآليات التعامل بين الشركات والموزعين.

ومن ثم، قد يواجه المستهلك تفاوتًا إضافيًا عند الشراء من منفذ إلى آخر، لأن سعر القائمة يمثل نقطة بداية تضاف إليها تكاليف وهوامش مختلفة خلال دورة التداول.

وعلى جانب آخر، تزيد القوائم الجديدة الضغوط على ميزانيات الأسر التي تتابع بالفعل تحركات متكررة في أسعار الغذاء، خاصة المنتجات التي يصعب الاستغناء عنها يوميًا.

وفي ظل ذلك، يصبح السؤال الأهم متعلقًا بما إذا كانت الزيادة الحالية تمثل تحركًا محدودًا ومؤقتًا، أم بداية لجولة جديدة من تعديل أسعار منتجات الألبان المعبأة.

وبالنسبة للتجار، فإن أي تعديل في سعر الكرتونة يفرض إعادة حساب تكلفة المخزون الجديد وهوامش البيع، بينما يبقى المخزون القديم محل تفاوت في التسعير حتى نفاده.

أما بالنسبة للمستهلك، فإن النتيجة المباشرة تظهر في ارتفاع قيمة المشتريات المعتادة، حتى لو بدت زيادة الكرتونة محدودة، لأن تكرار الشراء يحول الفارق الصغير إلى عبء شهري.

وفي النهاية، تؤكد التحركات الأخيرة أن سوق الحليب المعبأ دخل جولة سعرية جديدة، وسط مفارقة بين تراجع بعض عناصر التكلفة واستمرار صعود الأسعار لدى الشركات والموزعين.